

ورقة موقف من أحداث كولونيا

تتقاطع قضية العنف الجنسي، والتي هي في صلب سؤال الحركة النسوية، مع سياقات سياسية واجتماعية وثقافية أوسع ومع هويات متنوعة للمعتدين والناجيات بخلاف النوع الاجتماعي كالعرق أو الطبقة، وتطرح تساؤلات حول علاقات القوى الخاصة وتقاطعها مع قضايا مثل العنصرية والطبقية. إن قضية العنف الجنسي قضية شديدة الحساسية بطبيعة الحال لترحها قضية انتهاك الجسد من ناحية ولتشابكها مع عدة قضايا أخرى.

تتقاطع قضية العنف الجنسي، والتي هي في صلب سؤال الحركة النسوية، مع سياقات سياسية واجتماعية وثقافية أوسع ومع هويات متنوعة للمعتدين والناجيات بخلاف النوع الاجتماعي كالعرق أو الطبقة، وتطرح عدة تساؤلات حول علاقات القوى المرتبطة بتلك الهويات المتنوعة والمنقطة. إن قضية العنف الجنسي قضية شديدة الحساسية بطبيعة الحال لترحها قضية انتهاك الجسد من ناحية ولتشابكها مع عدة قضايا كالعنصرية والطبقية من ناحية أخرى.

وتأتي الاعتداءات الجنسية الجماعية التي وقعت ليلة رأس السنة الجديدة هذا العام ٢٠١٦ في مدينة كولونيا الألمانية (وثمانية مدن ألمانية أخرى) من قبل مجموعة من الرجال أثير أن أغلبهم من المهاجرين واللاجئين العرب والشرق أوسطيين لتذكرنا بهذه التعقيدات. تباينت ردود الأفعال علي أحداث كولونيا في أغلبها بين قراءة عنصرية في خطابها تجاه المسلمين والعرب تبشر بتزايد لممارسات عنصرية شرسة ضد اللاجئين أو المهاجرين من أصول عربية ومسلمة، وقراءة أخرى تتبني خطاب اعتذاري تجاه الجناة في مواجهة الخطاب العنصري. وأذاعت بعض الصحف مؤخراً أن ثلاثة فقط من المشتبه بهم هم من اللاجئين مع التأكيد أن باقي المشتبه بهم من أصول عربية ومسلمة مما أدى إلي فتح النقاش مجدداً حول هذه الأحداث وما إذا كانت استخدمت لأغراض عنصرية. ويضعنا هذا السجال أمام مهمة صعبة وهي محاولة طرح خطاب يحاول أن يتطرق إلى كل أوجه الحدث ولا يغفل جانب لحساب الآخر.

ونحن نطرح علي أنفسنا مهمة الاشتباك مع اعتداءات كولونيا- أو بالأحرى تفرض هي نفسها علينا- لعدة أسباب مرتبطة بهويتنا كنسويات عموماً وكنسويات مصريات خصوصاً. فنحن نؤمن أن التضامن النسوي هو مفهوم عالمي يتخطى حدودنا وبالتالي نؤمن بمسئوليتنا في التصدي للعنف الجنسي أينما وقع والتضامن مع الناجيات من العنف

أينما كانوا كما نؤمن انه واجبنا أن نظل دائما جزءاً فعالاً من النقاشات الدائرة حول هذه القضية. ويأتي اشتباكنا مع أحداث كولونيا أيضا من موقعنا كنسويات مصريات بشكل خاص حيث أن المأزق التي وضعت فيه أحداث كولونيا النسويات الغربيات^١ يذكرنا بما اختبرناه نحن من خلال تجربة الاعتداءات الجنسية الجماعية والاعتداءات التي وقعت في محيط ميدان التحرير. فمع انطلاق الثورات العربية وبالأخص الثورة المصرية، شاهدنا مقاومة شديدة من قبل بعض القوى الديمقراطية والسياسية للاعتراف بالانتهاكات التي تتعرض لها النساء في التظاهرات والمجال العام عموما والتي اتخذت أشكالاً مفزعة من الاعتداءات الجنسية الجماعية إلى الاعتداءات بالآلات الحادة^٢ وذلك لعدة أسباب، أولها عدم اعتبار العنف الجنسي قضية عامة أو سياسية تهتم جميع الفاعلين في المجتمع وحصرها في كونها قضية هامشية تخص فئة معينة. وكما طرحت اعتداءات التحرير سؤال النسوية والسياسية تعيد كولونيا طرح هذا السؤال إذا عرفنا السياسة بمفهومها الواسع لتشمل علاقات القوى والبنى السياسية والاجتماعية التي يتحرك في إطارها الفاعلون المختلفون. ولأن الكثير من القوى السياسية والاجتماعية لا يرى التقاطع بين القضايا النسوية وقضايا المجال العام والسياسي، فيتم التعامل بتثنية حقوق النساء جانبا إثارة لقضية تبدو أعم أو أكثر أهمية مثل "الثورة" أو حقوق اللاجئين. فكما تجاهل البعض اعتداءات التحرير خوفاً من أن يضر ذلك بالثورة، يخشي البعض أن تضر إدانة اعتداءات كولونيا بحقوق اللاجئين والمهاجرين في أوروبا. وفي الواقع، أن صعوبة التعاطي مع اعتداءات التحرير ومع أحداث كولونيا ترتبط خصيصاً بصعوبة الاعتراف بوجود إشكاليات كبرى في الفئات التي ننتمي إليها أو نناصرها ومنها الأبوية الراسخة التي تتجلى في أشكال العنف الجنسي.

إن إدانة الاعتداءات الجنسية الجماعية علي النساء في كولونيا مع التأكيد علي حقوق اللاجئين والمهاجرين باعتبار أن لا علاقة للحادث بالخلفية العربية والإسلامية لأغلب الجناة أمر سهل. أما السؤال الأصعب فهو: هل لتلك الاعتداءات الجنسية ارتباطا بالخلفية العربية أو الشرق الأوسطية للمعتدين؟ وكيف ندين تلك الاعتداءات ونرجعها لأسبابها المتصلة بعوامل ثقافية ضمن عوامل أخرى دون الوقوع في فخ العنصرية أو التعميم المخل؟!، خاصة مع الوضع الهش والحساس لمجتمعات المهاجرين واللاجئين في أوروبا؟

^١ - الإشارة في هذه الورقة للنسويات الغربيات الغرض منها الإشارة إلي النسويات المهتمات بحقوق اللاجئين والأقليات والمحسوبات علي تيارات غير عنصرية.
^٢ - لقراءة ورقة الموقف الصادرة من نظرة للدراسات النسوية عن اعتداءات التحرير في فبراير ٢٠١٣ اضغط علي الرابط التالي

يفرز هذا التساؤل عدة إشكاليات أولها إشكالية نظرية وهي أن المقاربة الثقافية وربطها بالمسألة النسوية لطالما اقتزنت بالخطاب الاستشراقي والاستعماري سواء في القرن التاسع عشر أو في الحروب الاستعمارية الجديدة في أفغانستان والعراق، والإشكالية الثانية هي إشكالية عملية تخص عدم التذرع بطرح تلك الأسئلة لعقاب اللاجئين والمهاجرين جماعيا خاصة مع النقاش الدائر في أوروبا حول استقبال اللاجئين وصعود بعض التيارات العنصرية مؤخراً إلا أن تجاهل تلك الأسئلة الصعبة التي تخص الثقافة والممارسات التي تستند لعادات دينية في المجتمعات العربية والإسلامية وعلاقتها بالعنف ضد النساء بشكل عام والعنف الجنسي بشكل خاص به إشكالية أخرى وهي التواطؤ مع العنف الأبوي ومع بعض مسيبياته المتعلقة بتلك الأسئلة. ولقد علمتنا التجربة أن تجاهل الأسئلة الصعبة لا ينتج سوى المزيد من العنف ضد النساء والتسامح معه. وفي الحقيقة أن تجاهل تلك الأسئلة - سواء في تجربة التحرير أو في أحداث كولونيا- ينبع من التعامل مع الاعتداءات الجنسية من منظور يتجاهل قضايا النساء أو لا يربط قضايا النساء بقضايا أخرى. ولكننا إن أردنا التعامل مع هذه الاعتداءات من منظور نسوي يرى الناجيات كأولوية ويقراً الحدث كواقعة عنف ضد النساء في المقام الأول، فينبغي طرح تلك الأسئلة بعمق وتمعن.

ولذلك وبالرغم من الإشكاليات التي تحاصر أي نقاش حول أحداث كولونيا، فنحن نؤمن بضرورة التطرق إلى تلك الأحداث بصراحة وجدية ويتطلب ذلك ربطها بالخلفية الثقافية والاجتماعية للمعتدين لا كعامل الوحيد ولكن كعامل مؤثر وفعال ضمن سياقات سياسية واقتصادية أخرى. كما نؤمن بإمكانية إعادة طرح الأسئلة المتعلقة بالثقافة والهوية بشكل غير متماه مع الخطابات العنصرية أو الاستعمارية الاستشراقية. وربما يصعب علي النسويات الغربيات طرح تلك الأسئلة في السياق المجتمعي المعادي للعرب والمسلمين مما يجعلهن يتفادونها في بعض الأحيان لتقديرهن أن الرسالة الأهم في مجتمعاتهن في موقف مماثل هي التصدي للهجمات العنصرية التي ستواجه آلاف من الأبرياء من العرب والمسلمين. ونفهم هذا الموقف رغم اختلافنا معه، ولكننا كنسويات مصريات انخرطنا في أنشطة مختلفة للتصدي للعنف الجنسي خلال السنوات الخمس الماضية موقعنا مختلف وموقفنا من جريمة كولونيا يجب أن يوجه أيضاً إلى مجتمعاتنا ويتسق مع واقعنا والذي يعتبر العنف الجنسي ممارسة قد تكون شبه يومية.

ومن هذا المنطلق تقدم نظرة للدراسات النسوية هذه الورقة التحليلية حول أحداث كولونيا من منظور نسوي نؤمن به ويقف علي أرضية صلبة فيما يخص الإيمان بحقوق اللاجئين ومواجهة العنصرية، إلا أنه لا يقبل استخدام هذه المبادئ كأدوات للابتزاز والمساومة علي حقوق النساء. فيجب أن تقع علي عاتق كل النسويات مسؤولية تقديم موقف

جاد وشجاع من الأحداث كي لا نترك الدفاع عن قضايا النساء لأصحاب الخطابات العنصرية الذين سيستخدمون القضية للهجوم علي المهاجرين واللاجئين فقط. ولذلك فهو دورنا نحن أن نتبنى خطاباً يدافع عن سلامة النساء دون اللجوء للعنصرية والتعميم. وسنحاول صياغة موقفنا هذا أولاً عن طريق إعادة النظر إلى الحدث وأسبابه من منظور النوع الاجتماعي (gender) ٣ وثانياً وضع هذا الحدث في سياق العنف ضد النساء (والعنف الجنسي بشكل خاص) في مجتمعاتنا لطرح مسألة ما يطلق عليه "الثقافة" والتي تعد من أكثر الإشكاليات عند طرح قضايا النساء ، وأخيراً نتطرق إلى مشكلة حماية اللاجئين والمهاجرين من أصول عربية ومسلمة.

نبذة عن أحداث كولونيا

تعرضت عدة نساء في مدينة كولونيا الألمانية ليلة رأس السنة الجديدة إلى اعتداءات جنسية جماعية من قبل مجموعة من الشباب الذي قيل أن بدى علي ملامحهم أنهم "قادمون من الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا" طبقا لوصف الناجيات ورجال الشرطة وتعرضت أيضا بعض النساء إلى حوادث سرقة من قبل المعتدين. وتحقق الشرطة الألمانية الآن في ٥١٦ شكوى مقدمة بخصوص تلك الأحداث ومنهم ٤٠% شكوى اعتداء جنسي وشكوتين اغتصاب. حتى الآن تضاربت الأرقام ما بين ضبط ٣٢ مشتبه بهم من قبل الشرطة المحلية من بينهم ٢٢ لاجئ أغلبهم من الدول العربية مع وجود عدد قليل جدا من دول أوروبية وما بين ضبط ٥٨ مشتبه به منهم ثلاثة لاجئين والباقي مهاجرين من أصول عربية.

وعلي أثر هذه الأحداث تم اتخاذ بعض الإجراءات ومن بينها إعفاء مدير أمن مدينة كولونيا من مهامه لاتهامه بالتقصير كما أعلنت رئيسة الوزراء الألمانية ميركل عن ترحيل اللاجئين الذين تثبت عليهم تهمة الاعتداء الجنسي طبقا للقانون الذي يلغي حق اللجوء للمحكوم عليهم أو المدانين بجرائم.

وفي الواقع لم تكن اعتداءات مدينة كولونيا هي الوحيدة من نوعها، فهناك اعتداءات مماثلة تم الإبلاغ عنها في ثمان مدن ألمانية أخرى منها هامبورج وشتوتجارت وميونخ (وخارج ألمانيا في سويسرا والنمسا) إلا أن اعتداءات كولونيا

^٣ - والمقصود هنا بمنظور النوع الاجتماعي هو إعادة توجيه قراءة الأحداث من خلال عدسة النوع الاجتماعي أو الجندر حيث أن الكثير من ردود الأفعال علي اعتداءات كولونيا لم ترمي أو تهتم بمنظور النوع الاجتماعي من الأساس. ولذلك فالنظر للحدث من بعد النوع الاجتماعي هي أول خطوة في بناء الرؤية النسوية التي تطرحها الورقة.

كانت الأكثر فجاجة من حيث عدد النساء المعتدى عليهن. وربما تسرع الإعلام العنصري في نسب الأحداث للاجئين العرب والمسلمين إلا أن التغطية الإعلامية للأحداث من قبل الإعلام المتعاطف مع قضية اللاجئين كان متباطئاً. كانت ردة الفعل الأولى هي محاولة التستر علي الأحداث أو تجاهلها كما تم تجاهل أحداث مشابهة وإن كانت أقل فجاجة وكأن قضية العنف الجنسي تستحق أن تثار فقط عندما يصل الأمر للاعتداء الجماعي علي مئات النساء. بالرغم من إيماننا أن العنف ضد النساء موجود في جميع المجتمعات وليس حكراً علي عرق أو طبقة معينة إلا أن هذه الورقة مستوحاة من أحداث كولونيا المؤسفة، بالتالي هي تسلط الضوء علي دلالات هذا الحادث لتطرح إشكاليات أكبر متعلقة بالعنف الجنسي عموماً وأسئلة مرتبطة بإشكاليات وأسئلة ما يطلق عليه "الهوية" و"الثقافة".

إعادة النظر إلي أحداث كولونيا من منظور النوع الاجتماعي

إن إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه التعاطي مع أحداث كولونيا هي النظر للموضوع من خلال زوايا أخرى بعيدة عن النوع الاجتماعي بينما نؤمن نحن بضرورة تبني منظور النوع الاجتماعي سواء لفهم الحدث في حد ذاته أو أسبابه ومن ثم ردود الأفعال عليه.

رأى البعض أن تسليط الضوء على هذه الأحداث له مبرر عنصري حيث أن الإعلام يهتم بشكل خاص بحوادث الاعتداء الجنسي عندما يرتكبها العرب أو المسلمون أو عندما ترتكب ضد نساء ذات بشرة بيضاء وأن هذا الحادث سيعطي مبررات لاستهداف اللاجئين العرب والمسلمين. وفي حقيقة الأمر هذه النقاط مشروعة ولها وجاهاتها ولكن هناك إشكالية كبرى في طرحها كأولوية وتحويل الواقعة من حادث اعتداء جنسي علي النساء إلى ساحة للدفاع عن المسلمين والعرب وتحويل محور النقاش من مشكلة العنف الأبوي إلى مشكلة العنصرية دون الربط بينهما. فبدائية، أول ما يجب علينا رؤيته في أحداث كولونيا هو أن مجموعة من الرجال اعتدت جنسيا علي مجموعة من النساء وهي جريمة تستدعي العقاب بغض النظر عن كونهم مهاجرين أو لاجئين أو مهمشين بشكل عام. فالمسألة هنا هي في المقام الأول مسألة تخص النوع الاجتماعي. لقد تم الاعتداء علي تلك النساء لكونهن نساء، ويمكن قراءة المسألة وتحليلها بالعلاقة مع لونهن وطبقتهن وخلفيتهن العرقية، ولكن في سياقهن كنساء ناجيات من العنف الجنسي. عدم رؤية الحدث كاعتداء جنسي وانتهاك لأجساد النساء قبل أي شيء هو تواطؤ مع العنف الأبوي. بالطبع، تحتاج مجتمعات المهاجرين واللاجئين إلى حماية من العنصرية والاضطهاد ولكن النساء أيضا لهن الحق في الحماية من التمييز والعنف القائم علي أساس النوع وفي هذه الواقعة بالتحديد تم الاعتداء علي النساء دون غيرهم ولذلك فلا

ينبغي لأي حسابات سياسية أو حتى إنسانية أن تأخذ الأولوية على حق النساء الناجيات من العنف، وكون الاعتداء عليهن تم من فئة أخرى مهمشة لا يقلل من بشاعة الجرم.

إن وضع الأمر كمقارنة إما حقوق النساء أو حقوق المهمشين والمهاجرين واللاجئين هو ما يخرج الأمر من سياقه ويسفر عن قراءة قد تكون قاصرة أو غير عادلة للنساء.

إن تعرض فئة من المجتمع للتمييز ولتكن على سبيل المثال اللاجئين والمهاجرين في هذا السياق لا يعني اعتبارها ضحية تلقائياً ولا يعني إعفاء أفراد منها من المسؤولية إذا قامت بارتكاب جرائم. الخطاب الاعتذاري الذي يبرر أو يتستر على الاعتداءات لاعتباره أن المعتدين "ضحايا" و"مهمشين" أو لمناهضة العنصرية والاسلاموفوبيا هو في حقيقة الأمر خطاب مهين للمهاجرين وإن كان يبدو متعاطفاً معهم، فهو يفترض أن مجتمعات المهاجرين واللاجئين مسلوبة الإرادة أو العقلانية ولا تجد أمامها اختيارات سوى اللجوء للعنف الجنسي كرد فعل على تهمة ومعاملتهم. ونحن نفترض على النقيض أن اللاجئين والمهاجرين أناس مسئولون عن أفعالهم كما لا نعتبر المهاجرين كتلة واحدة متجانسة تماماً، بل كأى فئة مجتمعية أخرى منهم من يحترم حقوق النساء ومنهم من لا يحترمها. وفي الواقع هذا الطرح يعزز لاحترام حقوق اللاجئين والمهاجرين. فالخطاب القاصر الذي يعتبر جميع اللاجئين والمهاجرين كتلة واحدة من الضحايا والمستضعفين فقط هو الذي يرسخ لفكرة العقاب الجماعي عندما يتم خرق القانون من قبل بعض الأفراد من هذه المجموعات، أما اعتبار اللاجئين والمهاجرين كسائر فئات المجتمع كمجموعات متنوعة لها حقوقها وواجباتها فيرسخ لفكرة أنه كما ينبغي معاقبة من أخلوا بواجباتهم، فينبغي أيضاً عدم المساس بحقوق أساسية مثل حق السلامة الجسدية. أن مواجهة العنصرية والاستشراق بتلك الطريقة التي تتعامل برومانسية مع المهاجرين العرب واللاجئين هي جزء من نظرة قد تصل إلى عنصرية واستشراقية مستترة وكأن لهؤلاء الرجال قدرات عقلية ومعايير أخلاقية أدنى تغني عن محاسبتهم كما يجب أن يحاسب سائر البشر.

ونفس الخطاب الذي تجاهل حماية النساء لحساب حماية اللاجئين في حادثة اعتداء جنسي هو الذي يُرجع ارتكاب تلك الجرائم حصراً إلى الظلم الذي يتعرض له اللاجئين وعوامل الفقر والتهمة والظروف الاقتصادية للفئات المهمشة. وبالطبع المقاربة الاقتصادية والسياسية للموضوع ضرورية ولا يمكن تجاهلها حيث أن العنصرية والفقر هي عوامل مهمة ومؤثرة تؤخذ بعين الاعتبار عند ارتكاب أي جريمة، إلا أن هناك عدة إشكاليات في هذا الطرح الذي

يتجاهل تماماً منظور النوع الاجتماعي. أولاً يعزز هذا الطرح للتطبيع مع جريمة العنف الجنسي كأنها رد فعل طبيعي للظلم المجتمعي ويتجاهل أن العنف الجنسي اختياري واع لصاحبه. ثانياً، يتجاهل هذا الخطاب أيضاً آلاف الرجال من اللاجئين والمهاجرين الذين لم يختاروا العنف الجنسي كمالذ للتعبير عن معاناتهم وقهرهم. ثالثاً ينزع هذا الخطاب العنف الجنسي من سياقه الأوسع ويفترض أن العنف ضد النساء هو حكر علي طبقة أو عرق معين أو على المهمشين فقط، ويتجاهل أن هذه الجريمة يتم ارتكابها يوميا من رجال من خلفيات اجتماعية وسياسية مختلفة. فجريمة العنف الجنسي لا تنفصل عن الرؤية الدونية للنساء واستباحة أجسادهن.

ففي واقع الأمر، الخطاب الذي يدين الظلم المجتمعي والتهميش الاقتصادي كالمسئول الأول عن جريمة العنف الجنسي هو خطاباً تبريرياً ومحافظاً من منظور النوع الاجتماعي وإن كان يبدو غير ذلك. وإن كان هذا الخطاب غير مطابق بالطبع للخطاب الذي يلقي مسؤولية العنف الجنسي على النساء، إلا أنه يصر علي وضع المعتدي في خانة الضحية بشكل أو بآخر، ويلقي اللوم على "شيء ما" خارج إرادته ويفشل بالتالي في رؤية الاعتداء الجنسي كتجلي للمنطق الأبوي والنظرة الدونية للنساء ويراه علي العكس تجلياً لأشكال مختلفة من الظلم الذي يتعرض له المعتدي (العنصرية - القهر الطبقي - الاضطهاد، إلخ). وفي الحقيقة أن هذا الخطاب مثله مثل الخطاب الذي يستخدم معاناة النساء لأغراض عنصرية لا يزيد إلا من الأثر السلبي علي الناجيات ولا يساعدهن على تجاوز كرب ما بعد الصدمة الذي ستعانين منه طوال حياتهن بدرجات متفاوتة، حيث أن كلا الخطابين يتعاملان مع النساء علي أنهن مجرد "مشكلة" ثانوية أو أدوات سياسية في الصراع المتعلق بقضية اللاجئين ولا يتم النظر إلى قضيتهم هن كناجيات من العنف الجنسي. ولذلك فتبني منظور النوع الاجتماعي كعدسة لرؤية تلك الأحداث يندرج تحتها العوامل الاقتصادية والسياسية وليس العكس هي ضرورة للنظر إلى الحدث من زاوية تتجنب التواطؤ مع العنف .

وضع أحداث كولونيا في سياق "ثقافة العنف الجنسي ضد النساء"

ومن منطلق أن العوامل الاقتصادية والاضطهاد المجتمعي هي عوامل مهمة ومساعدة إلا أن النوع الاجتماعي هو الأساس الذي يتم ارتكاب تلك الجرائم عليه فلا يمكننا تجاهل الخلفية الثقافية للكثير من الرجال ومنهم بعض المهاجرين واللاجئين والتي ترسخ لتقبل العنف الجنسي ضد النساء في المجالين الخاص والعام. ليس المقصود هنا هو التعميم بأن جميع العرب والمسلمين يعنفون النساء ولا الترويج لأطروحة استشراقية على غرار "صراع الحضارات" باعتبار أن الثقافة الشرقية بطبيعتها متخلفة والثقافة الغربية متقدمة، فالأبوية بنية عالمية وليست عربية أو إسلامية

فقط والعنف والتمييز ضد النساء ليس حكراً علي الرجال الشرقيين والعكس الصحيح. إلا أنه من المستحيل تجاهل حقيقة أن أغلب المعتدون في أحداث كولونيا إذا لم يكونوا من اللاجئين العرب فهم مواطنين ألمان من خلفيات عربية وإسلامية (مع وجود بعض الاستثناءات). والسؤال هنا هو هل تعاني تلك المجتمعات من ثقافة تطبع مع العنف ضد النساء؟

ونحن نطرح هذا السؤال على أنفسنا للتأمل الذاتي داخل مجتمعاتنا من موقعنا كنسويات مصريات ننتشارك مع هؤلاء المعتدين "هوية ما" عربية أو شرقية أو إسلامية. فمن الصعب إنكار حقيقة أن الكثير من حقوق النساء السياسية والجسدية غير مكفولة في مجتمعاتنا وأن أغلب النساء في الدول الغربية تتمتع بحقوق وحرّيات مثل حرية الحركة والمظهر والاختيار لا نزال نحن نناضل من أجل اكتسابها. من الصعب أيضاً إنكار حقيقة أن العنف الجنسي هو ظاهرة متفشية تتعرض لها النساء بشكل يومي في كثير من الدول العربية والشرق أوسطية والأهم من ذلك هو الترسخ للإفلات من العقاب والتسامح من الدولة والمجتمع تجاه هذه الجرائم. ولا يمكننا إثارة تلك المشكلات دون تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه المجال الخاص (والذي يتقاطع بالطبع مع ديناميكيات المجال العام) لإعادة إنتاج المزاج المتسامح مع العنف القائم علي النوع الاجتماعي، ولا يشمل فقط "عنف" المجال الخاص الأشكال الأكثر فجاجة مثل العنف الأسري والجنسي وبعض الممارسات مثل الختان وغيرها ولكن ربما هذا هو الأهم، واقع امتداد هذا العنف ليشمل تقييد حرية الحركة والاختيار والوصاية الأبوية علي أجساد النساء. وتأصل هذه الوصاية وهذا النوع من العنف البنيوي ضد النساء لفكرة عدم "ملكية" النساء لأجسادهن والتي يمتلكها الرجل بالأساس (الأب - الأخ - الزوج). ويعتبر العنف الجنسي في المجال العام امتداداً وتجلياً لهذا المنطق الأبوي والذي لا يزال يقبل وجود النساء في المجال العام قبولا مشروطاً أو يراه إشكاليا وبالتالي يستسهل استباحة أجسادهن. ومن ناحية أخرى لا ترسخ الدولة بالضرورة لاحترام أجساد النساء وتتسامح مع العنف ضد المرأة سواء عن طريق الممانعة لسن قوانين تحمي النساء أو التخاذل في تطبيق القوانين الموجودة فعلاً، بل استخدمت الدولة في الحالة المصرية مثلاً في الكثير من الأحيان العنف القائم علي أساس النوع كأداة لإقصاء النساء من المجال العام⁴. وبالطبع هناك استثناءات، وبالطبع تتفاوت أوضاع النساء من دولة عربية إسلامية إلى أخرى، وبالطبع هناك مكاسب إيجابية وحقوق تنتزعها النساء يومياً عبر نضالهن، إلا أنه من الصعب التغاضي عن أن الاتجاه السائد في مجتمعاتنا هو تقييد حرية النساء وأجسادهن وما غير ذلك استثناء.

⁴ -وربما تعد أحداث نقابة الصحفيين في ٢٠٠٥ هي من أوائل الأحداث التي جذبت الانتباه لانتهاك الدولة لأجساد النساء.

وهذا هو المقصود بثقافة العنف الجنسي، ليس أن الثقافة أو التركيبة العربية أو الشرقية بطبيعتها عنيفة وأبوية، إلا أن السياق المجتمعي والمستند غالباً إلى تراث ديني والقانوني يرسخ للتسامح مع العنف القائم على أساس النوع واستثراء في المجتمع. فهل يمكننا قراءة أحداث كولونيا دون الإشارة مطلقاً إلى هذه "الثقافة"؟ وهل يمكننا قراءتها بمعزل عن واقعنا المؤلم الذي يجعل من حركة النساء في الشارع تحد في حد ذاته بسبب ما يواجهونه من عنف يومي؟ وهل يمكننا طرح تلك الأسئلة كنسويات عربيات دون الانزلاق نحو الخطابات التعميمية أو كره واحتقار الذات؟

لقد تصدر المشهد النسوي غير الاستعماري وغير العنصري لعقود الطرح إلى ما بعد كولونيالي^٥ والذي ناهض تنميط المجتمعات الشرق الأوسطية على أنها متخلفة ورجعية وهمجية من قبل المستعمر الأبيض. ارتكزت تلك الأطروحة على فكرة تعدد الثقافات وأنه لا ينبغي فرض نمط الحياة والقيم الأوروبية على مجتمعات أخرى باعتبارها "أفضل" أو بافتراض أن التقدم هو بالضرورة التقدم نحو النموذج الأوروبي، بل أنه يجب النظر لحضارات الدول الأخرى باعتبارها مختلفة لا متخلفة، وأن هناك أكثر من نموذج ثقافي صالح. وبالرغم من وجهة الطرح إلى ما بعد كولونيالي في اللحظة التي اختمر بها والتي كانت رد فعل بالأساس على تنميط استعماري حقيقي يمنع الشعوب من تقرير مصائرها، إلا أنه أصبح هناك شيء شديد الإشكالية في إلى ما بعد كولونيالية التقليدية وأصبحت غير متصلة أو غير مناهضة بالضرورة لأشكال القهر التي نتعرض لها ونقاومها في مجتمعاتنا اليوم. فبالطبع يجدر بنا احترام التنوع الثقافي وأنماط الحياة المختلفة ولكن بالطبع أيضاً هناك قيم إنسانية عالمية ترسخ لحقوق وحريات أساسية . وبالتأكيد تقيد حركة النساء وحرية ملبسهن ومظهرهن وجنسائياتهن أو الاعتداء على أجسادهن بأي شكل من الأشكال ليست من ضمن هذه القيم . ولقد أصبحت بعض الأطروحات إلى ما بعد كولونيالية تتسامح مع قيم وعادات أبوية من باب احترام "الخصوصية الثقافية" وعدم التنميط.

والإشكالية الأكبر هي أن هذا الطرح من النسويات الغربيات أصبح يكتم أفواه النسويات العربيات ويعتبرهن أبواق استعمارية عندما تتحدثن عن العنف الأبوي التي تعانين منه في مجتمعاتهن أو عندما تدافعن عن القيم الإنسانية التي

^٥ - والمقصود بالإلى ما بعد كولونيالية هي أطروحة نظرية كان غرضها بالأساس تجاوز ومناهضة الطرح الكولونيالي (أو الاستعماري) الذي تعامل مع المجتمعات المحتلة في الشرق الأوسط وخارجه بعنصرية وفوقية شديدة على أنها مجموعات متخلفة وعلى أساس أن النموذج الحضاري الأوروبي هو الأفضل بطبيعة الحال. وانتقدت النظرية إلى ما بعد كولونيالية هذا الطرح وجادلت أنه تم تنميط المجتمعات المحتلة ووصمها من قبل المستعمر الأبيض لعنصريته وأنه يجب التحرر من تلك النظرة الدونية والتعميمية للمجتمعات الشرقية.

يصفها البعض "الغريبة". وكأن ينبغي علينا قبل إدانة الأبوية عندما تصدر من رجال شرق أوسطيين أن نهتم بما سيدور في فكر الرجل الأبيض الأوروبي وأن نجعل ذلك يتخذ الأولوية على الدفاع عن حقوق النساء وسلامتهن. وأصبح هذا الهوس بالغرب في كثير من الأحيان لا ينفصل عن الطرح إلى ما بعد كولونيالي وأصبح هو الذي يحدد ما يمكن أن نتحدث عنه النسويات العربيات وما لا يمكن الحديث عنه. وبالتالي عندما يتم الاعتداء على نساء أوروبيات من قبل رجال أغلبهم شرق أوسطيين يكون رد الفعل الأول هو التواطؤ مع الجريمة. والتواطؤ هنا ليس بمعنى عدم إدانة الاعتداءات ولكن الإصرار أن لا علاقة لها على الإطلاق بالخلفية الثقافية لهؤلاء المعتدين وكأننا - النساء في الشرق الأوسط - لا نعاني من هذه الأشكال من العنف يومياً وكأن لا وجود لوقائع عنف جنسي وعنف ضد النساء في مخيمات اللاجئين والتي نصر أن نغض أعيننا عنها. فلقد أعربت المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها لتعرض النساء لحوادث اغتصاب وعنف أسري في المخيمات، إلا أننا لا نثير تلك الإشكالية حتى نحمي اللاجئين العرب من التمييز والعنصرية. وماذا عن حماية اللاجئين؟ ألا تستحق تلك النساء الحماية من العنف القائم على أساس النوع الذي يتعرضن له في بعض الأحيان؟ فاللاجئين الذكور بالرغم من تهميشهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً إلا أن أغلبهم مازالوا يتمتعون بامتيازات ذكورية بالنسبة لنظيراتهم من النساء.

طرح الأسئلة المتعلقة بالثقافة ليس بالضرورة طرح عنصري أو تعميمي، بل أصبح كذلك لأننا تركناه طويلاً لتيارات عنصرية ومحافظة وانسحبنا نحن من إعادة النظر في قيمنا المجتمعية خوفاً من أن نكون أدوات استعمارية، إلا أن الاعتراف بتلك الإشكاليات هو في وجهة نظرنا أحد الأدوار الأساسية للحركة النسوية في بلادنا. وبالطبع هناك أخطار في أن يتم استخدام نقد القيم والعادات التي تنتهك النساء في المجتمعات الشرق الأوسطية لأغراض استعمارية عسكرية، إلا أن هناك أخطاراً أيضاً نرى نتائجها وندفع أثمانها الآن في أن تصبح مناهضة العنصرية والأغراض الاستعمارية هي عن طريق التسامح مع ممارسات أبوية عنيفة. ولا يعني الاعتراف بإشكاليات مجتمعاتنا الاستغائة بالغرب "لإنقاذنا" ولكن يعني ذلك ابتكار طرق للنضال بأنفسنا داخل مجتمعاتنا ضد الأبوية لأننا نؤمن بأن النساء في مجتمعاتنا تستحق ما هو أفضل. فتحرير مجتمعاتنا لا يكون فقط عبر تحريرنا من الدكتاتورية والامبريالية، بل أيضاً عبر تحريرنا من سطوة القيم المتطرفة والأفكار الأصولية. ويجب على النسويات⁶ الأوروبيات دعمنا في ذلك بدلاً من

-بمعنى عدم انتمائهن لتيارات عنصرية أو معادية للأقليات كما أشرنا من قبل⁶

اعتباره تسامح مع الامبريالية. وينبغي علي القوى والمجموعات المؤمنة بحقوق النساء داخل مجتمعات اللاجئين والمهاجرين في أوروبا أن تلعب دوراً فعالاً في مقاومة العنف والظلم الأبوي بداخلهم.

حماية اللاجئين والمهاجرين

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تكون تلك النظرة النقدية حجة للاستهداف العنصري للمهاجرين من أصول عربية ومسلمة أو للاجئين. بل ينبغي التأكيد علي أن المسؤولية القانونية هي مسئولية فردية وأنه ينبغي معاقبة مرتكبي الجرائم بشكل عادل وطبقاً للقانون حتى وإن كانوا من اللاجئين أو المهاجرين. وبالطبع يثير تطبيق القانون على اللاجئين إشكالية حيث أن ذلك يعني ترحيلهم إلى الحدود التي تكون حياتهم معرضة فيها إلى خطر ولذلك نشدد على ضرورة تطبيق المادة ٣٢ للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها الخاص بوضع اللاجئين في عام ١٩٦٧ بوجوب منح "اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر" إذا تمت إدانة هذا اللاجئ و"تحتفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضرورياً من التدابير الداخلية". وتطبيق القانون ومعاقبة المخطئين لا يجب أن يكون على حساب الإخلال بحقوق أساسية مكفولة بالقوانين والمواثيق الدولية مثل حق اللجوء وسلامة وأمان من لم يرتكبوا جرمًا. وتعزيزاً لمبدأ المسؤولية القانونية الفردية فمن غير المقبول أبداً اللجوء للعقاب الجماعي لفئة مجتمعية بأكملها. ولذلك فلا ينبغي على تلك الجرائم أن تتسبب في ترحيل لاجئين أبرياء أو فرض قيود على الحدود والتعسف في قبول اللاجئين الآخرين. بل أن تطبيق القانون على المدنيين ووضع مكافحة العنف ضد النساء كأولوية هو رادع كاف لمن يفكر في انتهاك حقوق النساء.

ويجب أن يكون للقوى الأوروبية المهمة بحقوق اللاجئين سواء من حركات نسوية أو أحزاب أو منظمات مجتمع مدني دوراً فعالاً وإيجابياً في مواجهة الهجمات العنصرية وفي الضغط من أجل حماية مجتمعات اللاجئين والمهاجرين من أصول عربية. كما أن على الإعلام ألا يسلط الضوء فقط على جرائم العنف الجنسي عندما يرتكبها العرب والمسلمون بل يجب أن تكون مكافحة العنف ضد النساء والتمييز القائم علي أساس النوع في المقام الأول أياً كان مرتكب الجريمة.

خلاصة

سنظل قضية العنف الجنسي قضية شائكة بطبيعتها وقضية اللاجئين هي بدورها قضية حساسة في الوقت الراهن ولا يمكن لتقاطع القضيتين كما حدث في كولونيا إلا إنتاج موقف معقد يصعب التعامل معه بإجابات "سهلة" أو "مثالية" أو "جاهزة" عن عدم التعميم، وتفريغ الموضوع من جميع الأسئلة الجدلية التي تصاحبه. سنظل نواجه معضلات أخلاقية وسياسية أصعب طالما اهتمنا بقضايا النساء في سياق محلي وإقليمي ودولي ملتبس وعلاقات القوى به متغيرة وظالمة لأكثر من فئة. وندرك تماما حساسية طرح أسئلة متعلقة بالثقافة والدين في ظل التربص باللاجئين في المجتمعات الأوروبية، إلا أن تجاهل تلك الأسئلة لفترات طويلة أدى إلى وجود مزاج سائد متسامح مع العنف الأبوي في أحيان كثيرة. إن لم يكن الآن، فمتى يتسنى لنا طرح تلك الأسئلة الصعبة والمؤلمة؟

وفي كل الأحوال، لا ينبغي أن يكون تعاملنا مع المعضلات التي تواجهنا وستواجهنا حتما عن طريق التسامح مع انتهاك النساء أو اعتبار قضيتهم مسألة "ثانوية"، بل هناك ضرورة للمحاسبة والمسائلة بشأن جرائم العنف ضد النساء أيا كان مرتكبيها وأينما كانوا، فأن الأوان لوصم من يتبنون خطابات تلوم الناجيات أو تغلب مصلحة ما على حق سلامتهن الجسدية.

المصادر المستخدمة

Allegretti, Audrey. "Only Three out of 58 Men Arrested Are Refugees, Prosecutor Reveals". 15 February 2016. The Huffington Post. URL: http://www.huffingtonpost.co.uk/2016/02/15/cologne-sex-attacks-refugees-prosecutor_n_9235358.html

Hinsliff, Gaby. "Let's Not Shy Away from Asking Hard Questions about the Cologne Attacks". 8 January 2016. The guardian. URL: <http://www.theguardian.com/commentisfree/2016/jan/08/cologne-attacks-hard-questions-new-years-eve>

Lobo, Sascha. "Mobs and Counter-Mobs: Pitfalls, Prejudice, and the Cologne Sexual Assaults". 8 January 2016. Spiegel Online International. URL: <http://www.spiegel.de/international/germany/the-internet-reactions-to-cologne-new-years-attacks-a-1070951.html>

"Rape and Domestic Violence Follow Syrian Women into Refugee Camps". 25 July 2013. The guardian. URL: <http://www.theguardian.com/world/2013/jul/25/rape-violence-syria-women-refugee-camp>

أمل المهندس. "ناجيات ولسن ضحايا". 29 نوفمبر 2014. مدى مصر.

<http://www.madamasr.com/ar/opinion/politics/%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%84%D8%B3%D9%86-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7>

نظرة للدراسات النسوية. "ورقة موقف حول العنف الجنسي ضد النساء وارتفاع معدلات الاغتصاب الجماعي بميدان التحرير والمناطق المحيطة".

4 فبراير 2013. <http://nazra.org/node/196>

هند أحمد زكي وداليا عبد الحميد. "استباحة أجساد النساء في المجال العام". 8 يناير 2014. جدلية.

<http://egypt.jadaliyya.com/pages/index/15925/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-1>